

The Effectiveness of Agile Fiscal Policy in Addressing Economic Crises in Rentier Economies: A Comparative Analytical Study (2004–2024)

Mohammed Khalied Ali^{1*}, Nibras Mohammed Abbas²

Type: Full Article. Received: 7th Mar. 2026, Accepted: 20th Apr. 2026

Accepted Manuscript, In press

Abstract: Objective: This study aims to analyze the effectiveness of agile fiscal policy in addressing economic crises in rentier economies during the period (2004–2024), while clarifying the nature of the relationship between fiscal and monetary policy. **Methodology:** The study adopts a comparative analytical approach by analyzing a set of macroeconomic indicators in Iraq, Saudi Arabia, and Algeria. These include the budget balance, inflation rate, money supply growth, exchange rate fluctuations, and the degree of dependence on oil revenues. **Main Findings:** The results indicate that economies with higher fiscal discipline and greater flexibility in fiscal policy are better able to absorb economic shocks and limit their transmission to monetary variables. In contrast, economies that rely heavily on rent-based revenues experience higher volatility and weaker macroeconomic stability. **Conclusions:** The study concludes that the effectiveness of fiscal policy in rentier economies depends on the level of flexibility and fiscal discipline, as well as the degree of coordination with monetary policy. **Recommendations:** The study recommends adopting agile fiscal policy frameworks to enhance macroeconomic stability and strengthen the ability of rentier economies to adapt to external shocks.

Keywords: Agile Fiscal Policy, Counter-cyclical Fiscal Policy, Rentier Economies, Economic Crises, Macroeconomic Stability.

فاعلية السياسة المالية الرشيقة في مواجهة الأزمات الاقتصادية في الاقتصادات الريعية: دراسة تحليلية مقارنة للمدة (2024–2004)

محمد خالد علي^{1*}، و نبراس محمد عباس²

تاريخ التسليم: (2026/3/7)، تاريخ القبول: (2026/4/20)، تاريخ النشر: ××××

المخلص: الهدف: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل فاعلية السياسة المالية الرشيقة في مواجهة الأزمات الاقتصادية في الاقتصادات الريعية خلال المدة (2004–2024)، مع توضيح طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية. **منهجية الدراسة:** تعتمد الدراسة المنهج التحليلي المقارن من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية في كل من العراق والمملكة العربية السعودية والجزائر، وتشمل رصيد الموازنة العامة، ومعدل التضخم، ونمو عرض النقد، وتقلبات سعر الصرف، ودرجة الاعتماد على الإيرادات النفطية. **أهم النتائج:** تشير النتائج إلى أن الاقتصادات التي تتمتع بدرجة أعلى من الانضباط المالي ومرونة أكبر في السياسة المالية تكون أكثر قدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية والحد من انتقال آثارها إلى المتغيرات النقدية، في حين تواجه الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الريعية تقلبات أعلى وضعفًا في الاستقرار الاقتصادي الكلي. **الاستنتاجات:** يتضح أن فاعلية السياسة المالية في الاقتصادات الريعية تعتمد على مستوى المرونة المالية والانضباط المالي، فضلاً عن درجة التنسيق مع السياسة النقدية. **التوصيات:** توصي الدراسة بضرورة تبني سياسة مالية رشيقة تساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وتقوية قدرة الاقتصادات الريعية على التكيف مع الصدمات الخارجية. **الكلمات المفتاحية:** السياسة المالية الرشيقة، السياسة المالية المضادة للدورات الاقتصادية، الاقتصادات الريعية، الأزمات الاقتصادية، الاستقرار الاقتصادي الكلي.

1 Master of Science in Finance and Banking Program, College of Administration and Economics, Iraqi University, Baghdad, Iraq
2. Department of Finance and Banking, College of Administration and Economics, Iraqi University, Baghdad, Iraq
* Corresponding Researcher* mohammed.kh.ali@aliraqia.edu.iq

1 برنامج ماجستير علوم مالية ومصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، بغداد، العراق
2 قسم العلوم المالية ومصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، بغداد، العراق.
* الباحث المراسل mohammed.kh.ali@aliraqia.edu.iq

3. هل تختلف قدرة الاقتصادات الربعية على مواجهة الأزمات الاقتصادية باختلاف مستوى تبني السياسات المالية الرشيقة؟

فروض الدراسة

تسهم السياسة المالية الرشيقة في تعزيز قدرة الاقتصادات الربعية على مواجهة الأزمات الاقتصادية وتقليل أثارها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. وتنطلق من هذه الفرضية فرضيات فرعية.

1. الفرضية الفرعية: تؤدي زيادة درجة رشاقة السياسة المالية إلى تعزيز قدرة الاقتصادات الربعية على الاستجابة السريعة للصدمات الاقتصادية.

2. الفرضية الفرعية: تسهم السياسة المالية الرشيقة في الحد من انتقال الصدمات الاقتصادية إلى المتغيرات النقدية، ولاسيما التضخم وسعر الصرف.

3. الفرضية الفرعية: تختلف درجة تأثير الاقتصادات الربعية بالأزمات الاقتصادية تبعاً لاختلاف هيكل الإيرادات العامة ومستوى التنوع الاقتصادي ودرجة التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

- تحليل طبيعة الأزمات الاقتصادية في الاقتصادات الربعية.
- توضيح مفهوم السياسة المالية الرشيقة ودورها في إدارة الأزمات الاقتصادية.
- تقييم قدرة السياسة المالية الرشيقة على الحد من آثار الأزمات الاقتصادية في الاقتصادات الربعية.
- إجراء تحليل مقارنة لعدد من الاقتصادات الربعية خلال المدة (2004-2024)

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

- تسليط الضوء على دور السياسة المالية الرشيقة في مواجهة الأزمات الاقتصادية في الاقتصادات الربعية.
- الإسهام في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بإدارة الأزمات الاقتصادية في الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية.
- تقديم إطار تحليلي يساعد صانعي السياسات الاقتصادية في الدول الربعية على تبني سياسات مالية أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع الصدمات الاقتصادية.
- توفير قاعدة معرفية يمكن أن تسهم في تطوير السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

تعد الاقتصادات الربعية من الأنماط الاقتصادية المعتمدة بدرجة كبيرة على إيرادات الموارد الطبيعية، ولاسيما النفط والغاز، مما يجعلها شديدة الحساسية لتقلبات الأسعار العالمية وانعكاساتها على الاستقرار الاقتصادي الكلي (Auty, 2001: 45). وفي ظل هذا الاعتماد، تتسم هذه الاقتصادات بتقلبات دورية، حيث تقود فترات ارتفاع الأسعار إلى التوسع في الإنفاق، في حين تؤدي فترات الانخفاض إلى تراجع الإيرادات واتساع العجز، بما ينعكس على مؤشرات مثل التضخم وسعر الصرف والنمو الاقتصادي (Ross, 2012: 5-6).

وتعد السياسة المالية أداة رئيسة في مواجهة هذه التقلبات، إلا أن فعاليتها في الاقتصادات الربعية تتأثر بطبيعة هيكل الإيرادات، إذ تميل إلى السلوك الدوري، مما يحد من قدرتها على احتواء الصدمات (Frankel, 2010: 7) وفي هذا السياق، برز مفهوم السياسة المالية الرشيقة بوصفه إطاراً يعزز سرعة الاستجابة والمرونة والانضباط المالي، بما يسهم في الحد من آثار الأزمات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي (IMF, 2020: 45).

كما تشير الأدبيات إلى أن تحقيق التوازن بين المرونة والانضباط المالي يعزز قدرة الاقتصادات على امتصاص الصدمات وتقليل التقلبات، ولاسيما في الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية (Arezki & Gylfason, 2013: 553).

وانطلاقاً من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور السياسة المالية الرشيقة في مواجهة الأزمات الاقتصادية في الاقتصادات الربعية، من خلال دراسة مقارنة خلال المدة (2004-2024). وتكمن أهميتها في سد فجوة بحثية تتعلق بندرة الدراسات التطبيقية المقارنة التي تناولت هذا المفهوم.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف قدرة العديد من الاقتصادات الربعية على مواجهة الأزمات الاقتصادية الناتجة عن تقلبات الإيرادات النفطية، الأمر الذي يثير التساؤل حول مدى فاعلية السياسة المالية الرشيقة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي في هذه الاقتصادات خلال المدة (2004-2024).

أسئلة الدراسة

1. ما طبيعة الأزمات الاقتصادية في الاقتصادات الربعية خلال المدة (2004-2024)؟
2. ما مدى قدرة السياسة المالية الرشيقة على الحد من آثار الأزمات الاقتصادية في الاقتصادات الربعية؟

حدود الدراسة

تحدد هذه الدراسة بالحدود الآتية:

- الحدود الموضوعية: تحليل دور السياسة المالية الرشيقة في مواجهة الأزمات الاقتصادية في الاقتصادات الريعية، من خلال دراسة العلاقة بين السياسة المالية وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالاستقرار الاقتصادي.
- الحدود الزمانية: اقتصر الإطار الزمني للدراسة على المدة (2004-2024)، وذلك لكونها تمثل فترة شهدت تقلبات اقتصادية وأزمات مالية متكررة في العديد من الاقتصادات الريعية.
- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على عدد من الاقتصادات الريعية، وهي العراق، والمملكة العربية السعودية، والجزائر، بوصفها نماذج لاقتصادات تعتمد بدرجات متفاوتة على الإيرادات النفطية.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي المقارن ذي الطابع الوصفي-التفسيري لتحليل دور السياسة المالية الرشيقة في مواجهة الأزمات في الاقتصادات الريعية، من خلال دراسة اتجاهات المؤشرات الاقتصادية الكلية ومقارنتها عبر الزمن وبين الدول.

وشملت الدراسة العراق والمملكة العربية السعودية والجزائر خلال المدة (2004-2024)، لكونها تمثل نماذج ريعية بدرجات متفاوتة من الاعتماد على النفط والتنوع الاقتصادي والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، بما يتيح إجراء تحليل مقارن واضح.

واعتمد التحليل على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية قُسمت إلى مجموعتين رئيسيتين.

مؤشرات الهيكل الاقتصادي

- نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات، لقياس درجة الاعتماد على الموارد الريعية.
- نسبة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات، كمؤشر مالي على درجة التنوع، مع الإشارة إلى أنه يعكس التنوع المالي أكثر من كونه مقياساً شاملاً للتنوع الاقتصادي الهيكلي.

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي

- رصيد الموازنة العامة (العجز أو الفائض)، لقياس مستوى الانضباط المالي.
- معدل التضخم، لقياس استقرار المستوى العام للأسعار.
- تقلبات سعر الصرف، لقياس درجة استقرار العملة الوطنية.

يهدف التحليل إلى تقييم قدرة السياسة المالية الرشيقة على تعزيز مرونة الاقتصادات الريعية في مواجهة الأزمات، من خلال تتبع تطور المؤشرات الاقتصادية وتحليل تفاعلها مع الصدمات خلال مدة الدراسة.

ولاختبار الفرضيات، يعتمد التحليل على المقارنة الزمنية والمكانية لسلوك المتغيرات المالية قبل وبعد الصدمات، ولاسيما النفطية، مع تحليل انتقال أثرها إلى المتغيرات النقدية مثل التضخم وعرض النقد وسعر الصرف.

ويتم الحكم على الفرضيات من خلال مقارنة استقرار هذه المؤشرات بين دول العينة، بحيث تعكس الاقتصادات الأكثر قدرة على تقليل التقلبات النقدية درجة أعلى من رشاقة السياسة المالية، فضلاً عن استخدام العلاقة بين المتغيرات المالية والنقدية كمؤشر مستوى التنسيق أو الهيمنة بين السياستين.

المبحث الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: السياسة المالية الرشيقة المفهوم، الخصائص، الأدوات

مفهوم السياسة المالية الرشيقة

تعود الأصول الفكرية لمفهوم الرشاقة (Agility) إلى قطاع الصناعة، حيث يُقصد بها قدرة الكيان على الاستجابة السريعة والمرنة للتغيرات، وتمييزها ببعدها استباقي في استشعار التحولات والتفاعل معها: (Khlilzade et al., 2021: 447). وانتقل هذا المفهوم إلى حقل المالية العامة بوصفه إطاراً حديثاً لتطوير أداء السياسة المالية، مستنداً إلى مفاهيم المرونة والانضباط والسياسات المضادة للدورة الاقتصادية، مع التركيز على سرعة وكفاءة الاستجابة للصدمات (World Bank, 2021: 25-28).

وتُعرّف السياسة المالية الرشيقة بأنها قدرة الحكومة على التكيف السريع مع التغيرات الاقتصادية والاستجابة للصدمات بكفاءة (عبد الحر وآخرون، 2024: 110-111)، كما تُعرّف بأنها قدرة السلطات المالية على إجراء تغييرات سريعة في أدواتها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (Caldara & Kamps, 2008: 10)، فضلاً عن كونها نهجاً لإدارة الموارد المالية عبر التفاعل مع التهديدات واغتنام الفرص (المحمود ومنتظر، 2023: 715).

وبناءً على ذلك، تُعرّف هذه الدراسة السياسة المالية الرشيقة إجرائياً بأنها قدرة الحكومة على تكييف أدواتها المالية بصورة سريعة ومرنة واستباقية لتحقيق التوازن بين الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية والحد من انتقال الصدمات إلى المتغيرات النقدية.

تختلف السياسة المالية الرشيقة عن النماذج التقليدية بكونها تعتمد على استجابة فورية متعددة الأدوات قائمة على التوقع

المبكر وإعادة تخصيص الموارد، بما يعزز التنسيق مع السياسة النقدية.

ولتحويلها إلى إطار تطبيقي، تعتمد الدراسة مؤشراً مركباً يقوم على ثلاثة أبعاد: سرعة الاستجابة للصدمة، وهيكل الإنفاق، والانضباط المالي، لتحليل درجة الرشاقة المالية بصورة مقارنة بين دول العينة.

خصائص السياسة المالية الرشيقة

تتميز السياسة المالية الرشيقة بقدرتها على التعامل مع التقلبات والصدمة من خلال الجمع بين المرونة في إدارة المالية العامة والانضباط المالي، بما يعزز تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

1. المرونة في إدارة المالية العامة: تتيح المرونة للحكومات تعديل سياسات الإنفاق والإيرادات بما يتلاءم مع التغيرات الاقتصادية، مما يساهم في تقليل آثار الصدمات وتعزيز التكيف الاقتصادي. (Heller, 2005: 4)

2. سرعة الاستجابة للصدمة الاقتصادية: تعتمد على اتخاذ قرارات مالية سريعة وفعالة باستخدام أدوات ديناميكية تقلل من آثار التغيرات المفاجئة على النشاط الاقتصادي (Auerbach & Gorodnichenko, 2017: 12).

3. تحقيق الانضباط المالي: تقوم على تحقيق التوازن بين المرونة والاستدامة، عبر إدارة الموارد بكفاءة وتجنب التوسع غير المنضبط في الإنفاق، بما يعزز الاستقرار المالي (Kopits & Symansky, 1998: 6).

4. التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية: يساهم التنسيق بين السياستين في تعزيز فعالية السياسات الاقتصادية وتقليل التعارض بينها، بما يدعم الاستقرار الاقتصادي (Blanchard, 2017: 120).

5. القدرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية: تعزز هذه السياسة قدرة الاقتصاد على مواجهة التقلبات، ولاسيما في الاقتصادات الريعانية، من خلال تقليل حدة الدورات الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار الكلي (Ostry, Ghosh & Espinoza, 2015: 23).

أدوات السياسة المالية الرشيقة

تعتمد السياسة المالية الرشيقة على أدوات مرنة تمكن الحكومات من إدارة المالية العامة بكفاءة والاستجابة السريعة للتغيرات الاقتصادية والصدمة، مع الحفاظ على الاستدامة المالية على المدى الطويل.

1. سياسة الإنفاق العام: تُستخدم بصورة مرنة عبر زيادة الإنفاق في فترات الركود لتحفيز الطلب، وترشيده في فترات الازدهار للحد من الضغوط التضخمية، مع توجيهه نحو القطاعات الإنتاجية لدعم النمو (Auerbach & Gorodnichenko, 2017: 12).

2. السياسة الضريبية: تُوظف بمرونة من خلال تعديل معدلات الضرائب أو توسيع القاعدة الضريبية؛ إذ تُخفض في فترات

الركود لتحفيز النشاط، وتُرفع في فترات النمو لتعزيز الإيرادات وتقليل العجز. (Stiglitz, 2012: 141)

3. إدارة الدين العام: تُعد أداة لتمويل العجز خلال الأزمات، على أن تُدار بكفاءة لضمان الاستدامة المالية وتوفير الموارد دون الإخلال بالاستقرار الاقتصادي (Ostry, Ghosh & Espinoza, 2015: 23).

4. الصناديق السيادية وصناديق الاستقرار المالي: تُستخدم لإدخال الفوائض في فترات الازدهار وتوظيفها خلال الأزمات، بما يساهم في تقليل تقلبات الإيرادات وتحقيق الاستقرار المالي. (Sachs & Warner, 2001: 840)

5. القواعد المالية: تتمثل في وضع سقف للعجز أو الدين أو الإنفاق، بما يعزز الانضباط المالي ويحد من التقلبات، ويدعم الاستدامة والثقة في السياسة المالية (Kopits & Symansky, 1998: 6).

المطلب الثاني: الأزمات الاقتصادية المفهوم، الأسباب، الآثار

مفهوم الأزمات الاقتصادية

تُعد الأزمات الاقتصادية حالات من اختلال مفاجئ في الأداء الاقتصادي تؤدي إلى تراجع النمو وارتفاع البطالة والتضخم واضطراب الأسواق، وتنتج عن عوامل داخلية وخارجية تؤثر في استقرار الاقتصاد الكلي (العوران، 2007: 45).

تشير الأدبيات إلى أن الأزمات الاقتصادية هي حالات من عدم الاستقرار تنشأ عن تراكم اختلالات في المتغيرات الكلية، مثل العجز المالي واضطرابات الأسواق واختلال ميزان المدفوعات، وتمتد آثارها إلى مختلف القطاعات (عثمان، 2021: 5).

تُعرف الأزمات الاقتصادية بأنها فترات من التراجع الحاد في النشاط الاقتصادي نتيجة صدمات مفاجئة مالية أو نقدية أو خارجية، مثل تقلبات أسعار السلع أو الأزمات العالمية (فارس، 2017: 35).

وعليه، يمكن تعريف الأزمات الاقتصادية بأنها حالات من عدم الاستقرار تنشأ عن اختلالات أو صدمات مفاجئة، وتنعكس في تراجع النشاط الاقتصادي واضطراب المؤشرات الكلية.

أسباب الأزمات الاقتصادية

تتعدد أسباب الأزمات الاقتصادية تبعاً لطبيعة الاقتصاد، إلا أن الأدبيات تشير إلى مجموعة من العوامل الرئيسية التي تسهم في نشوئها، من أبرزها:

1. الاختلالات المالية والاقتصادية: تُعد من أهم مسببات الأزمات، إذ يؤدي التوسع في الإنفاق العام وتراكم الديون وارتفاع العجز إلى زيادة الضغوط على الاقتصاد، ولاسيما مع ضعف كفاءة إدارة الموارد المالية (عبد الصمد، 2016: 2).

2. الأزمات المالية والمصرفية: تسهم الأزمات التي تصيب النظام المالي أو المصرفي في إحداث اضطرابات واسعة،

نتيجة تراجع الثقة وانخفاض الاستثمار، مما ينعكس سلباً على النمو والاستقرار المالي (حسين، 2018: 63).

3. الصدمات الخارجية: تُعد من أبرز العوامل، ولاسيما في الاقتصادات المعتمدة على السلع الأولية، حيث يؤدي انخفاض أسعارها إلى تراجع الإيرادات وظهور اختلالات في المؤشرات الكلية (عبد اللطيف وخماس، 2023: 3)
4. ضعف التنوع الاقتصادي: يسهم الاعتماد على مورد واحد في زيادة هشاشة الاقتصاد وتعميق تأثيره بالتقلبات الخارجية، ولاسيما في الاقتصادات الريفية (محمد وآخرون، 2024: 2).

آثار الأزمات الاقتصادية

تُخلف الأزمات الاقتصادية آثاراً سلبية تمتد إلى مختلف جوانب الاقتصاد الكلي، وتنعكس في اضطراب النشاط الاقتصادي وتراجع الاستقرار، ومن أبرزها:

1. تراجع معدلات النمو الاقتصادي: تؤدي الأزمات إلى انخفاض الإنتاج والاستثمار نتيجة تراجع الطلب الكلي، مما ينعكس في تباطؤ النمو أو الدخول في حالة ركود (قناوي وسليمان، 2005: 121).
2. ارتفاع معدلات البطالة: تسهم الأزمات في تقليص الأنشطة الإنتاجية وإغلاق بعض المؤسسات، مما يؤدي إلى فقدان فرص العمل وارتفاع البطالة (عبد القادر، 2017: 89).
3. تدهور الاستقرار المالي والنقدي: تؤدي الأزمات إلى اضطرابات في النظام المالي، وقد تنعكس في ارتفاع التضخم أو تقلب أسعار الصرف نتيجة الضغوط على السياسات الاقتصادية (أحمد، 2019: 56).
4. اتساع العجز في الموازنات العامة: تتخفف الإيرادات العامة مقابل زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة الأزمة، مما يؤدي إلى اتساع العجز وارتفاع الدين العام (الدعمي والسعدي، 2020: 144).
5. انخفاض مستويات الاستثمار: تؤدي الأزمات إلى تراجع ثقة المستثمرين، مما ينعكس في انخفاض الاستثمار المحلي والأجنبي (عبد الله، 2018: 102).
6. تراجع مستويات المعيشة: تتخفف مستويات الدخل وترتفع معدلات الفقر وعدم المساواة، مع تراجع الخدمات العامة نتيجة الضغوط المالية (العوران، 2007: 73).
7. زيادة هشاشة الاقتصادات الريفية: تكون الآثار أشد في الاقتصادات الريفية، إذ يؤدي انخفاض أسعار الموارد الطبيعية إلى تراجع الإيرادات وزيادة الضغوط على المالية العامة (الحسيني، 2019: 165).

المطلب الثالث: الاقتصادات الريفية المفهوم، الخصائص، التحديات

مفهوم الاقتصادات الريفية

يُشير الاقتصاد الريفي إلى نمط اقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية أو الربوع الخارجية، مثل النفط والغاز، دون أن يكون هذا الاعتماد ناتجاً عن نشاط إنتاجي واسع داخل الاقتصاد (الخطيب، 2018: 64).

كما يُعرّف بأنه اقتصاد تحصل فيه الدولة على جزء كبير من دخلها من مصادر خارجية، وتقوم بإدارته وتوزيعه داخل الاقتصاد الوطني (جبار وآخرون، 2025: 313).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف الاقتصاد الريفي بأنه نمط اقتصادي يعتمد بصورة رئيسة على إيرادات متأتية من موارد طبيعية أو مصادر خارجية، بحيث تتولى الدولة تحصيل هذه الإيرادات وإعادة توزيعها، في ظل محدودية دور النشاط الإنتاجي المحلي في توليد الدخل.

خصائص الاقتصادات الريفية

تتميز الاقتصادات الريفية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن الاقتصادات الإنتاجية، ومن أبرزها ما يأتي:

1. الاعتماد المرتفع على الموارد الطبيعية: تعتمد هذه الاقتصادات على عوائد الموارد الطبيعية، كالنفط والغاز، كمصدر رئيس للإيرادات، مما يجعلها شديدة الحساسية لتقلبات الأسعار العالمية (عبد الجبار، 2019: 66).
2. ضعف التنوع الاقتصادي: يتسم الاقتصاد الريفي بالاعتماد على قطاع مهيم واحد، غالباً الموارد الطبيعية، مع محدودية مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي (عبد الزهرة وحسين، 2023: 304).
3. هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي: تتولى الدولة إدارة وتوزيع عوائد الربيع، مما يؤدي إلى توسع دور القطاع الحكومي وهيمنته على النشاط الاقتصادي (عبد الكريم، 2017: 81).
4. ضعف النظام الضريبي: تعتمد الحكومات على الإيرادات الريفية بدلاً من الضرائب، مما يحد من تطوير النظام الضريبي ويقلل مساهمته في الإيرادات العامة (الحسيني، 2020: 93).
5. الحساسية العالية للصدمات الخارجية: تكون هذه الاقتصادات أكثر عرضة للصدمات الناتجة عن تقلب أسعار الموارد، مما ينعكس في تراجع الإيرادات وظهور اختلالات اقتصادية (الغزاوي، 2016: 122).

التحديات التي تواجه الاقتصادات الريفية

تواجه الاقتصادات الريفية مجموعة من التحديات الاقتصادية والهيكلية التي تؤثر في قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة. وترتبط هذه التحديات في الغالب بطبيعة اعتماد

1. مؤشرات الهيكل الاقتصادي

نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات في العراق:
توضح بيانات المدة (2004-2024) ارتفاعاً مستمراً في هذه النسبة مع تنذيتها تبعاً لتقلبات أسعار النفط. ففي المدة (2004-2008) بلغت مستويات مرتفعة جداً (97.5%-98.9%) نتيجة ارتفاع الأسعار، مما يعكس هيمنة المورد النفطي وغياب التنوع.

وفي عام 2009 انخفضت إلى (93.7%) بفعل الأزمة المالية العالمية، وهو ما يبرز حساسية المالية العامة للصدمات النفطية وضعف قدرتها على امتصاصها. ثم عادت للارتفاع خلال (2010-2013) إلى (96.1%-98.1%) مدفوعة بانتعاش الأسعار، دون استغلال هذه الفترة لتعزيز الإيرادات غير النفطية، بما يعكس ضعف البعد الاستباقي للسياسة المالية.

أما خلال (2014-2017) فقد تراجعت إلى (77.2%-92.1%) نتيجة انخفاض الأسعار، إلا أن هذا التراجع كان انعكاساً للصدمات لا نتيجة إصلاحات هيكلية، مما يدل على استمرار هشاشة الهيكل المالي. وفي المدة (2018-2024) بقيت النسبة مرتفعة (75.1%-95%) مع تحسنها بعد 2021، وهو ما يؤكد استمرار ارتباط المالية العامة بالدورات النفطية.

وعليه، يعكس هذا المؤشر هيمنة الطابع الريعي وضعف التنوع المالي، بما يحد من قدرة السياسة المالية على الاستجابة الفعالة للصدمات ويشير إلى انخفاض مستوى رشاققتها، ولاسيما من حيث البعد الاستباقي وإعادة هيكلة الإيرادات.

نسبة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات في العراق:
تبين بيانات المدة (2004-2024) أن هذه النسبة كانت محدودة للغاية في بدايتها، حيث تراوحت خلال (2004-2008) بين (1.1%-2.5%)، وهو ما يعكس هيمنة الإيرادات النفطية وضعف مساهمة الموارد الأخرى. وفي عام 2009 ارتفعت إلى (6.3%)، إلا أن هذا الارتفاع ارتبط بانخفاض الإيرادات النفطية أكثر من كونه نتيجة توسع فعلي في الإيرادات غير النفطية.

وخلال (2010-2013) ظلت النسبة عند مستويات منخفضة نسبياً (1.9%-3.9%) رغم تحسن الإيرادات النفطية، ما يشير إلى استمرار الاعتماد على المورد النفطي دون توجه واضح لتعزيز مصادر الإيرادات البديلة. أما في المدة (2014-2017) فقد ارتفعت النسبة إلى (7.9%-22.8%) بالتزامن مع تراجع الإيرادات النفطية، وهو ما يعكس تغيراً نسبياً أكثر منه تحولاً هيكلياً. وفي المدة (2018-2024) استمرت النسبة ضمن نطاق متذبذب (5%-24.9%) مع تحسن محدود في بعض السنوات، إلا أن هذا التذبذب يؤكد أن مساهمة الإيرادات غير النفطية ما تزال مرتبطة بتقلبات المورد النفطي.

وعليه، يشير هذا المؤشر إلى أن السياسة المالية لم تحقق تنوعاً مالياً مستداماً، مما يحد من قدرتها على تقليل أثر الصدمات النفطية ويعكس ضعفاً نسبياً في رشاققتها، ولاسيما من حيث تطوير مصادر إيرادات بديلة بصورة استباقية.

هذه الاقتصادات على الإيرادات المتأنية من الموارد الطبيعية، ولاسيما النفط، الأمر الذي يجعل أداءها الاقتصادي شديد الحساسية للتقلبات في الأسواق العالمية. ومن أبرز هذه التحديات ما يأتي:

1. تقلب الإيرادات العامة: تعتمد الإيرادات على أسعار الموارد الطبيعية المتقلبة، مما يسبب عدم استقرار مالي وصعوبة في التخطيط (الشمرى، 2020: 118).
2. التعرض المتكرر للصدمات والأزمات الاقتصادية: تؤدي تقلبات الأسعار إلى تراجع الإيرادات وتباطؤ النشاط، مما يزيد احتمالات الأزمات الاقتصادية (عبد اللطيف، 2019: 86).
3. ضعف التنوع الاقتصادي: يحد الاعتماد على قطاع واحد من تنوع مصادر الدخل ويزيد هشاشة الاقتصاد (الخطيب، 2018: 143).
4. تقلبات الإنفاق العام: يتوسع الإنفاق في فترات الوفرة ويتقلص عند انخفاض الأسعار، مما يعمق التقلبات الاقتصادية (عبد الكريم، 2017: 97).
5. ضعف كفاءة إدارة الموارد المالية: يؤدي الاعتماد على الربح إلى ضعف تطوير الأنظمة المالية والضريبية وكفاءة الإنفاق (الغزوي، 2016: 154).
6. ظاهرة المرض الهولندي: يسهم ارتفاع قيمة العملة نتيجة تدفقات الموارد في إضعاف القطاعات الإنتاجية الأخرى (الدعيمي والسعدي، 2019: 132).
7. هشاشة الاستقرار الاقتصادي الكلي: تؤدي تقلبات الموارد إلى اضطرابات في النمو والتضخم وسعر الصرف (السعدي، 2018: 167).

المبحث الثاني: تحليل المؤشرات الاقتصادية والمقارنة بين دول عينة الدراسة

يهدف المبحث إلى تحليل تطور المؤشرات الاقتصادية في دول عينة خلال (2004-2024) لتقييم أداء السياسات المالية والنقدية ودرجة تفاعلها مع الصدمات النفطية، مع تفسير انتقال أثر السياسة المالية إلى المتغيرات النقدية.

ويعتمد التحليل على ثلاثة أبعاد: سرعة الاستجابة للصدمات، واستقرار المؤشرات النقدية، ودرجة انتقال الأثر إلى متغيرات مثل التضخم وعرض النقد وسعر الصرف.

يتناول هذا المطلب تحليل المؤشرات الاقتصادية في العراق والمملكة العربية السعودية والجزائر خلال (2004-2024)، لتقييم أداء السياسات الاقتصادية وقدرتها على مواجهة التقلبات والأزمات.

تحليل المؤشرات الاقتصادية في العراق

يوضح الجدول (1) في الملحق تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في العراق خلال المدة (2004-2024).

2. مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي

رصيد الموازنة العامة (العجز أو الفائض) في العراق:

تكشف بيانات الجدول (1) أن رصيد الموازنة في العراق خلال المدة (2004-2024) اتسمت بتقلبات واضحة ارتبطت بصورة مباشرة بتقلبات أسعار النفط، بما يعكس هيمنة المورد النفطي على تمويل المالية العامة. ففي مرحلة الطفرة النفطية (2004-2008) تحققت فوائض متزايدة، إذ ارتفعت من (595) مليون دولار إلى (17,476) مليون دولار، مدفوعة بارتفاع الأسعار، إلا أن هذا التوسع في الموارد لم يقترن بضبط هيكل الإنفاق أو بناء احتياطيّات مالية، مما يشير إلى ضعف البعد الاستباقي.

وفي عام 2009 تراجع الفائض إلى (2,258) مليون دولار نتيجة انخفاض الأسعار، وهو ما يبرز حساسية المالية العامة للصدمات النفطية. ثم عادت الفوائض خلال (2010-2013) لتسجل مستويات مرتفعة، بلغت (25,948) مليون دولار عام 2011، غير أن هذا التحسن ظل مرتبطاً بارتفاع الإيرادات النفطية، مما يعكس استمرار الطابع الدوري للسياسة المالية.

أما خلال (2014-2016) فقد تحولت الموازنة إلى العجز، إذ بلغ نحو (-10,637) مليون دولار عام 2016 نتيجة انخفاض الأسعار مع استمرار الإنفاق، وهو ما يدل على ضعف قدرة السياسة المالية على التكيف مع الصدمات. كما سجلت الموازنة عجزاً خلال جائحة كورونا عام 2020 بلغ (-10,826) مليون دولار، في ظل تراجع الإيرادات، مما يعكس انتقال الأثر إلى المتغيرات النقدية.

وفي المدة (2021-2024) تحسن رصيد الموازنة مع ارتفاع الأسعار، حيث سجل فائضاً بلغ (30,642) مليون دولار عام 2022، إلا أن هذا التحسن لم يكن مستداماً بسبب استمرار تقلب الأسعار وارتفاع الإنفاق.

وعليه، يعكس هذا المؤشر نمطاً مالياً دورياً يعتمد على الإيرادات النفطية، مع محدودية القدرة على تحقيق الاستقرار المالي أو امتصاص الصدمات، مما يشير إلى انخفاض مستوى رشاقة السياسة المالية في العراق، ولاسيما من حيث سرعة الاستجابة وإدارة الإنفاق، فضلاً عن استمرار تأثيرها في المتغيرات النقدية.

معدل التضخم في العراق: تُظهر بيانات المدة (2004-2024)

أن التضخم اتسم بتقلبات واضحة ارتبطت بالتطورات المالية والنقدية والصدمات الاقتصادية. ففي (2004-2006) سجل مستويات مرتفعة جداً بلغت (27%) عام 2004 و(53.2%) عام 2006، نتيجة التوسع في الإنفاق وزيادة السيولة وضعف الضبط النقدي، بما يعكس أثر السياسة المالية التوسعية وغياب التنسيق.

وخلال (2007-2013) انخفض التضخم إلى مستويات منخفضة، إذ بلغ (2.7%) عام 2008، نتيجة تحسن أدوات السياسة النقدية وتشدها في إدارة السيولة، مقابل استمرار التوسع المالي، مما يشير إلى قدرة نسبية للسياسة النقدية على احتواء الضغوط التضخمية.

أما في (2014-2016) فقد استقر عند مستويات منخفضة (0.5% عام 2016) نتيجة تراجع الإنفاق وانخفاض الطلب الكلي بفعل الصدمة النفطية. كما انخفض خلال جائحة كورونا عام 2020 إلى (0.6%) نتيجة انكماش النشاط الاقتصادي.

وفي (2021-2024) ارتفع مجدداً ليلغ (6%) عام 2021 و(5%) عام 2022، مدفوعاً بزيادة الإنفاق وتحسن الإيرادات النفطية، إضافة إلى أثر تخفيض قيمة الدينار، قبل أن يتراجع إلى (2.6%) عام 2024 مع تحسن الاستقرار النسبي.

وعليه، يتضح أن التضخم في العراق يرتبط بشكل وثيق بسلوك السياسة المالية وتقلبات الإيرادات النفطية، في حين كان دور السياسة النقدية جزئياً في الاحتواء، بما يعكس وجود هيمنة مالية نسبية وانخفاض مستوى رشاقة السياسة المالية في تحقيق استقرار سعري مستدام.

سعر الصرف في العراق: تكشف بيانات المدة (2004-

2024) أن سعر صرف الدينار اتسم باستقرار نسبي خلال معظم الفترة، إلا أن هذا الاستقرار كان مرتبطاً بتدفقات الإيرادات النفطية التي دعمت احتياطيّات البنك المركزي ومكّنته من التدخل في سوق الصرف، مما يعكس طابعاً ربيعياً لهذا الاستقرار.

ففي (2004-2008) تحسن الدينار من (1453) إلى (1193) ديناراً للدولار نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الاحتياطيّات. وفي عام 2009 حافظ على استقراره عند نحو (1170) ديناراً رغم انخفاض الأسعار، بفعل تدخل البنك المركزي باستخدام الاحتياطيّات. كما استمر هذا الاستقرار خلال (2010-2019) ضمن نطاق (1166-1190) ديناراً، مدفوعاً باستمرار تدفق الإيرادات النفطية.

غير أن هذا الاستقرار تعرض لاختبار خلال أزمة كورونا عام 2020، حيث تم تخفيض قيمة الدينار إلى نحو (1450) ديناراً نتيجة الضغوط المالية واتساع العجز، وهو ما يعكس انتقال أثر السياسة المالية إلى قرارات السياسة النقدية.

وفي (2021-2024) استقر السعر ضمن (1450-1470) ديناراً مع استمرار تدخل البنك المركزي، إلا أن هذا الاستقرار بقي هشاً ومرتبلاً بتقلبات الإيرادات النفطية.

وعليه، يتضح أن استقرار سعر الصرف في العراق كان مدفوعاً بالإيرادات النفطية أكثر من كونه نتيجة عوامل هيكلية، بما يعكس وجود هيمنة مالية نسبية ومحدودية استقلال السياسة النقدية، ويشير إلى انخفاض مستوى رشاقة السياسة المالية في تحقيق استقرار نقدي مستدام.

ثانياً: تحليل المؤشرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية

يتناول هذا الجزء تحليل المؤشرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية خلال (2004-2024) عبر مؤشرات الهيكل الاقتصادي والاستقرار الكلي، لتقييم قدرة الاقتصاد على مواجهة تقلبات أسعار النفط.

يوضح الجدول (2) في الملحق تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية خلال المدة (2004-2024)

1. مؤشرات الهيكل الاقتصادي

نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات في المملكة العربية السعودية: تعكس هذه النسبة درجة اعتماد المالية العامة على المورد النفطي، تُظهر بيانات الجدول (2) ان المدة (2004-2024) كان اعتمادها مرتفعاً على الإيرادات النفطية، مع تباين تدريجي يعكس تحولات في هيكل الإيرادات. ففي (2004-2008) تراوحت النسبة بين (84.1%-89.7%) نتيجة ارتفاع أسعار النفط، بينما انخفضت إلى (85.2%) عام 2009 بفعل الأزمة المالية العالمية، في تراجع محدود نسبياً.

وخلال (2010-2013) عادت للارتفاع إلى (89.5%-92.5%) مدفوعة بتعافي الأسعار، مما يعكس استمرار الاعتماد المرتفع خلال فترات الوفرة. أما في (2014-2017) فقد انخفضت من (87.5%) إلى نحو (63%) نتيجة تراجع الأسعار، بالتزامن مع توجه تدريجي لتعزيز الإيرادات غير النفطية.

وفي (2018-2024) استقرت عند مستويات أقل نسبياً (52.8%-76.5%)، في ظل تنامي مساهمة الإيرادات غير النفطية ضمن برامج الإصلاح، ولاسيما رؤية السعودية 2030، بما يعكس توجهاً نحو تنويع مصادر الإيرادات وتعزيز الاستدامة المالية.

وعليه، يشير هذا المؤشر إلى تحسن تدريجي في مستوى التنويع المالي، رغم استمرار الطابع الريعي، بما يعكس درجة أعلى نسبياً من رشاقة السياسة المالية، ولاسيما من حيث البعد الاستباقي وتقليل الاعتماد على النفط.

نسبة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات في المملكة العربية السعودية: تعكس هذه النسبة تنوع الإيرادات، ويشير ارتفاعها إلى تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز الاستدامة. وتُظهر البيانات خلال (2004-2024) أنها كانت محدودة في بدايتها، إذ تراوحت بين (10%-16%) خلال (2004-2008)، مما يعكس هيمنة النفط، وارتفعت إلى نحو (15%) عام 2009 نتيجة تراجع الإيرادات النفطية أكثر من كونه تحسناً فعلياً في التنويع.

وخلال (2010-2013) بقيت عند مستويات معتدلة (7%-10%) رغم تحسن الإيرادات النفطية، بما يشير إلى استمرار الاعتماد على المورد النفطي. أما في (2014-2017) فقد ارتفعت بشكل ملحوظ من (13%) إلى نحو (37%)، نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية وبدء تنفيذ إصلاحات مالية لتعزيز الإيرادات غير النفطية، وهو ما يعكس تحولاً تدريجياً في هيكل الإيرادات.

وفي (2018-2024) استقرت عند مستويات أعلى نسبياً (23%-47%) بفعل التوسع في السياسات الضريبية والرسوم الحكومية ضمن برامج الإصلاح، ولاسيما رؤية السعودية 2030، بما يدل على تحسن ملموس في تنويع مصادر الإيرادات.

وعليه، يشير هذا المؤشر إلى نجاح نسبي للسياسة المالية في تعزيز الإيرادات غير النفطية بصورة أكثر استدامة، بما يعكس درجة أعلى من رشاقتها، ولاسيما من حيث البعد الاستباقي في تنويع الإيرادات وتقليل الاعتماد على النفط.

2. مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي

رصيد الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية: يمثل رصيد الموازنة مؤشراً رئيسياً يعكس طبيعة السياسة المالية وقدرتها على تحقيق الاستقرار، كما يُظهر درجة تأثر المالية العامة بتقلبات أسعار النفط في الاقتصادات الربعية.

تُبين بيانات المدة (2004-2024) أن رصيد الموازنة في المملكة العربية السعودية شهد تقلبات مرتبطة بأسعار النفط، إلا أنها اتسمت بقدرة أعلى على الاحتواء مقارنة ببعض الاقتصادات الربعية، نتيجة توفر حيز مالي أوسع وإدارة أكثر انضباطاً. ففي (2004-2008) تحققت فوائض كبيرة ارتفعت من (28,562) إلى (154,892) مليون دولار، مما أتاح تكوين احتياطيّات مالية وعزز القدرة على مواجهة الصدمات.

وفي عام 2009 تحولت الموازنة إلى عجز بلغ (23,091- مليون دولار نتيجة الأزمة المالية العالمية، إلا أن هذا العجز بقي محدوداً نسبياً، بما يعكس قدرة على امتصاص الصدمة. وخلال (2011-2013) عادت الفوائض بدعم من ارتفاع أسعار النفط، وتم توظيفها جزئياً في دعم الإنفاق التنموي، مما يشير إلى إدارة أكثر كفاءة للإيرادات.

أما في (2014-2016) فقد سجلت الموازنة عجزاً ملحوظاً بلغ (96,556-) مليون دولار عام 2015، إلا أن الحكومة تمكنت من إدارته عبر أدوات تمويل متنوعة، مثل السحب من الاحتياطيّات وإصدار الدين، دون اللجوء إلى التمويل النقدي المباشر، وهو ما يعكس تنسيقاً نسبياً مع السياسة النقدية.

وفي (2021-2024) تحسن الرصيد مع ارتفاع أسعار النفط، حيث تحقق فائض بلغ (27,660) مليون دولار عام 2022، إلا أن هذا التحسن بقي عرضة للتذبذب بفعل تقلب الأسعار واستمرار الإنفاق.

وعليه، يعكس هذا المؤشر نمطاً مالياً أكثر قدرة على امتصاص الصدمات وإدارة الدورات النفطية مقارنة بالاقتصادات الربعية الأخرى، بما يشير إلى درجة أعلى نسبياً من رشاقة السياسة المالية، ولاسيما من حيث الانضباط المالي والتنسيق مع السياسة النقدية، رغم استمرار التأثير بالعوامل النفطية.

معدل التضخم في المملكة العربية السعودية: يُعد التضخم مؤشراً لاستقرار الأسعار ويعكس التفاعل بين السياستين المالية والنقدية، وقد اتسم خلال (2004-2024) باستقرار نسبي مقارنة ببعض الاقتصادات الربعية. ففي المدة (2004-2008) ارتفع من 0.3% إلى 9.9% نتيجة التوسع في الطلب،

يوضح الجدول (3) في الملحق تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال المدة (2004-2024)

1. مؤشرات الهيكل الاقتصادي

نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات في الجزائر:
تعكس هذه النسبة درجة اعتماد المالية العامة على الموارد النفطية، وتُعد مؤشرًا رئيسيًا لقياس الطابع الريعي ومدى التعرض لتقلبات أسعار النفط.

تُظهر بيانات الجدول (3) ان المدة (2004-2024) كان اعتمادها مرتفعاً على الإيرادات النفطية، مع تباين يعكس تأثير المالية العامة بالدورات النفطية. ففي (2004-2008) تراوحت النسبة بين (70.4%-78.8%) نتيجة ارتفاع الأسعار، بينما انخفضت إلى (65.6%) عام 2009 بفعل الأزمة المالية العالمية.

وخلال (2010-2014) بقيت مرتفعة نسبياً (59%-68.7%)، مما يدل على استمرار الاعتماد على المورد النفطي دون تحول هيكل واضح. أما في (2015-2017) فقد تراجع من (46.5%) إلى نحو (36%) نتيجة انخفاض الأسعار، وهو تراجع يعكس أثر الصدمة النفطية أكثر من كونه نتيجة لسياسات تنويع فعالة.

وفي (2018-2024) استقرت عند مستويات متوسطة نسبياً (37%-57.8%)، مع تحسن محدود في مساهمة الإيرادات غير النفطية، دون تغيير جوهري في هيكل الإيرادات.

وعليه، يشير هذا المؤشر إلى استمرار الطابع الريعي للمالية العامة في الجزائر، مع تحسن نسبي محدود لم يصل إلى تحول هيكل، بما يعكس درجة متوسطة من رشاقة السياسة المالية، ولاسيما في تنويع الإيرادات والاستجابة للصددمات النفطية.

نسبة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات في الجزائر:
تعكس هذه النسبة مستوى تنوع الإيرادات، إذ يشير ارتفاعها إلى تحسن التنويع وتقليل الاعتماد على النفط، بما يعزز الاستدامة ويحد من الصدمات.

تُظهر بيانات المدة (2004-2024) أن هذه النسبة كانت محدودة نسبياً في البداية، حيث تراوحت خلال (2004-2008) بين (21.2%-26.6%)، مما يعكس استمرار هيمنة الإيرادات النفطية. وفي عام 2009 ارتفعت إلى (34.4%) نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية، وهو ارتفاع ذو طابع نسبي أكثر من كونه تحسناً فعلياً في التنويع.

وخلال (2010-2014) سجلت زيادة تدريجية لتتراوح بين (31.3%-41%)، بما يعكس تحسناً محدوداً في مساهمة الإيرادات غير النفطية دون تحول هيكل واضح. أما في (2015-2017) فقد ارتفعت بشكل ملحوظ إلى (53.5%-65.1%) نتيجة تراجع الإيرادات النفطية، وهو ما يؤكد الطبيعة النسبية لهذا الارتفاع.

دون أن يخرج عن السيطرة، ثم انخفض إلى 5.1% عام 2009، واستقر لاحقاً عند مستويات معتدلة بين 2% و4%، مما يعكس قدرة السياسة النقدية على ضبط السيولة بالتوازي مع إدارة مالية متوازنة.

وخلال (2014-2016) بقي عند مستويات منخفضة (نحو 2.1% عام 2016) رغم الصدمة النفطية، كما سجل معدلات سالبة في بعض السنوات مثل -0.9% عام 2017 و-2.1% عام 2019، وهو ما يعكس ضعف الضغوط التضخمية واستقرار البيئة النقدية.

أما في عام 2020 فقد ارتفع إلى نحو 3.4% نتيجة الإصلاحات الضريبية، ولاسيما تعديل ضريبة القيمة المضافة، وهو ارتفاع محدود ومؤقت. وفي (2021-2024) استقر ضمن نطاق معتدل (1.7%-3.1%)، بما يعكس استمرار الاستقرار النقدي وفعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

وعليه، يتضح أن التضخم في المملكة العربية السعودية ظل ضمن مستويات مستقرة نسبياً، نتيجة إطار مؤسسي فعال وتنسيق واضح بين السياسات، مما حدّ من انتقال آثار الصدمات الاقتصادية إلى المستوى العام للأسعار.

سعر الصرف في المملكة العربية السعودية: يُعد سعر الصرف مؤشراً لاستقرار العملة ويعكس التفاعل بين السياستين المالية والنقدية، ولاسيما في الاقتصادات الريفية. وتُظهر بيانات المدة (2004-2024) استقرار سعر صرف الريال السعودي قرب (3.75) ريال للدولار، إذ تراوح بين (3.7497) و(3.7547) دون تقلبات جوهريّة، نتيجة نظام الربط بالدولار وتوفر احتياطات أجنبية مدعومة بالإيرادات النفطية.

كما يعكس هذا الاستقرار وجود تنسيق واضح بين السياستين المالية والنقدية، حيث لم تؤد تقلبات الإيرادات النفطية أو تسجيل العجز في بعض السنوات إلى ضغوط على سعر الصرف أو إلى تخفيض قيمة العملة.

وعليه، يشير هذا المؤشر إلى وجود إطار نقدي مستقر مدعوم بسياسة مالية منضبطة، بما أسهم في الحد من انتقال الصدمات النفطية إلى المتغيرات النقدية، ويعكس درجة مرتفعة من رشاقة السياسة المالية، ولاسيما في الحفاظ على الاستقرار النقدي.

ثالثاً: تحليل المؤشرات الاقتصادية في الجزائر

يتناول هذا الجزء تحليل المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال (2004-2024) عبر مؤشرات الهيكل الاقتصادي والاستقرار الكلي، لتقييم قدرة الاقتصاد على مواجهة تقلبات أسعار النفط.

وفي (2018-2024) استقرت ضمن نطاق (41.2%-) مع مساهمة معتبرة للإيرادات غير النفطية، إلا أن هذا المستوى بقي مرتبطاً بتقلبات المورد النفطي أكثر من كونه نتيجة لتتويج اقتصادي مستدام.

وعليه، يشير هذا المؤشر إلى تحسن نسبي محدود في تنوع الإيرادات، لم يصل إلى تحول هيكلي فعلي، بما يعكس درجة متوسطة من رشاقة السياسة المالية، ولا سيما في بناء مصادر إيرادات بديلة وتقليل الاعتماد على النفط.

2. تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر

رصيد الموازنة العامة في الجزائر: يُعد رصيد الموازنة مؤشراً يعكس طبيعة السياسة المالية وقدرتها على التكيف مع الصدمات، ولا سيما في الاقتصادات الريفية المرتبطة بإيرادات النفط.

تُظهر بيانات المدة (2004-2024) أن رصيد الموازنة في الجزائر اتسم بتقلبات واضحة مرتبطة بأسعار النفط. ففي (2004-2008) تحققت فوائض ملحوظة ارتفعت من (4,661) إلى (15,472) مليون دولار، إلا أنها لم تُستثمر في بناء هوامش مالية أو تقليل الاعتماد على النفط، مما يعكس ضعف البعد الاستباقي.

وفي عام 2009 تحولت الموازنة إلى عجز بلغ (-7,892) مليون دولار نتيجة انخفاض الأسعار، بما يبرز حساسية المالية العامة للصدمات. وخلال (2010-2013) استمرت التقلبات مع تسجيل عجز في عدة سنوات، قبل أن يتفاقم خلال (2014-2016) ليبلغ (-25,415) مليون دولار عام 2015، نتيجة استمرار الإنفاق مع تراجع الإيرادات، وهو ما يعكس ضعف مرونة السياسة المالية.

كما استمر العجز خلال السنوات اللاحقة، ولا سيما في عام 2020 بفعل جائحة كورونا، نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية. وفي (2021-2024) تحسن الرصيد نسبياً مع تعافي الأسعار، إلا أن العجز استمر في بعض السنوات، حيث بلغ (-10,354) مليون دولار عام 2023 و(-36,779) مليون دولار عام 2024، مما يعكس استمرار الارتباط بالدورات النفطية.

وعليه، يعكس هذا المؤشر نمطاً مالياً محدود القدرة على امتصاص الصدمات مقارنة بالمملكة العربية السعودية، نتيجة ضعف أدوات إدارة العجز، مع بقائه أقل هشاشة من الحالة العراقية، بما يشير إلى درجة متوسطة من رشاقة السياسة المالية، ولا سيما في التكيف مع الصدمات وإدارة الإنفاق، مع استمرار التأثير بالعوامل النفطية.

معدل التضخم في الجزائر: يُعد التضخم مؤشراً لاستقرار الأسعار، ويعكس انتقال آثار السياسة المالية إلى المتغيرات النقدية، تُظهر بيانات المدة (2004-2024) أن التضخم اتسم بتقلبات معتدلة تعكس استقراراً نسبياً مقارنة ببعض

الاقتصادات الريفية. ففي (2004-2008) تراوح بين (3.96%-) و(4.86%)، وهو مستوى معتدل يشير إلى محدودية انتقال التوسع المالي إلى ضغوط تضخمية.

وخلال عام 2009 ارتفع إلى (5.74%)، كما بلغ (8.89%) عام 2012 نتيجة التوسع في الإنفاق، إلا أن هذه الضغوط بقيت ضمن حدود يمكن احتواؤها. أما في (2014-2016) فقد استمر عند مستويات معتدلة نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي، مما يعكس انتقال أثر الصدمة النفطية عبر القناة المالية دون اختلالات حادة.

وخلال جائحة كورونا عام 2020 بلغ (2.42%) نتيجة تراجع الطلب، قبل أن يرتفع إلى نحو (9.3%) في 2022 و(9.32%) في 2023 بفعل تعافي النشاط وارتفاع الأسعار العالمية، ثم يتراجع إلى (4.41%) عام 2024 مع تحسن الاستقرار النسبي.

وعليه، يشير هذا المؤشر إلى أن انتقال أثر السياسة المالية إلى المتغيرات النقدية كان محدوداً نسبياً مقارنة بالعراق، مع بقاء التضخم أكثر تأثراً بالعوامل الخارجية مقارنة بالسعودية، بما يعكس درجة متوسطة من رشاقة السياسة المالية، ولا سيما في تحقيق الاستقرار السعري وتقليل انتقال الصدمات.

سعر الصرف في الجزائر: يُعد سعر الصرف مؤشراً لاستقرار العملة، ويعكس تأثير السياسة النقدية بالضغط المالية، ولا سيما في الاقتصادات الريفية المعتمدة على النفط.

تُظهر بيانات المدة (2004-2024) أن الدينار الجزائري اتسم باتجاه عام نحو التراجع، بما يعكس تعرضه لضغوط مرتبطة بتقلب الإيرادات النفطية. ففي (2004-2008) تحسن نسبياً من (72.5) إلى (64.6) ديناراً للدولار نتيجة ارتفاع الإيرادات وتحسن الاحتياطيات.

إلا أن هذا الاتجاه لم يستمر، حيث بدأ بالتراجع تدريجياً ليلعب نحو (100) ديناراً للدولار خلال (2015-2016) نتيجة انخفاض أسعار النفط، واستمر هذا المسار ليصل إلى (126) ديناراً عام 2020، ثم (141.99) ديناراً عام 2022، قبل أن يتحسن نسبياً إلى نحو (134) ديناراً عام 2024.

ويعكس هذا المسار اعتماد استقرار سعر الصرف على تطورات الإيرادات النفطية، حيث اتبعت السياسة النقدية نهج التخفيض التدريجي لامتناس الصدمات، بما يشير إلى وجود تأثير للسياسة المالية على قرارات سعر الصرف، دون حدوث اختلالات حادة.

وعليه، يمثل سعر الصرف في الجزائر حالة وسطية بين الاستقرار المرتفع في المملكة العربية السعودية والتقلبات الأكبر في العراق، بما يعكس درجة متوسطة من انتقال أثر السياسة المالية إلى السياسة النقدية، ومستوى متوسطاً من رشاقة السياسة المالية في إدارة الصدمات.

المطلب الثاني: المقارنة التحليلية بين دول عينة الدراسة

تهدف المقارنة التحليلية إلى إبراز تباين دول العينة في الهيكل الاقتصادي والاستقرار الكلي عبر مؤشرات الربعية والتنوع والموازنة والتضخم وسعر الصرف، لتقييم قدرتها على مواجهة الصدمات النفطية.

أولاً: المقارنة وفق مؤشر الربعية في دول العينة

يقيس مؤشر الربعية اعتماد الاقتصاد على الإيرادات النفطية عبر نسبتها إلى إجمالي الإيرادات، وتُظهر البيانات تبايناً واضحاً بين دول العينة.

يوضح الجدول (4) في الملحق تطور مؤشر الربعية في دول عينة الدراسة خلال المدة (2004–2024)

فقد سجل العراق أعلى مستوى من الربعية، إذ بلغ متوسط المؤشر نحو (91.7%)، مع متوسط إيرادات نفطية بلغ (64,254) مليون دولار من إجمالي إيرادات قدرها (70,057) مليون دولار، وهو ما يعكس اعتماداً شبه كامل على المورد النفطي، ويضعه ضمن فئة الاقتصادات الربعية المرتفعة جداً.

أما المملكة العربية السعودية فقد بلغ متوسط مؤشر الربعية فيها نحو (77.6%)، مع متوسط إيرادات نفطية بلغ (179,705) مليون دولار من إجمالي (231,682) مليون دولار، بما يشير إلى استمرار الاعتماد المرتفع على النفط، إلا أنه أقل حدة مقارنة بالعراق، نتيجة تحسن نسبي في مساهمة الإيرادات غير النفطية خلال السنوات الأخيرة.

في المقابل، بلغ متوسط مؤشر الربعية في الجزائر نحو (57.7%)، مع متوسط إيرادات نفطية بلغ (34,097) مليون دولار من إجمالي (59,127) مليون دولار، وهو ما يضعها ضمن الاقتصادات الربعية المتوسطة، مع درجة أقل من الاعتماد على النفط مقارنة بالدولتين الأخريين.

وعليه، تُظهر المقارنة تدرجاً في مستوى الربعية بين دول العينة، حيث يمثل العراق الحالة الأكثر اعتماداً على النفط، تليه المملكة العربية السعودية، في حين تسجل الجزائر مستوى أدنى نسبياً، مما يعكس اختلافاً في هيكل الإيرادات ودرجة التعرض للصدمات النفطية.

ثانياً: المقارنة وفق مؤشر التنوع المالي في دول العينة

يقيس مؤشر التنوع المالي تنوع الإيرادات عبر نسبة غير النفطية إلى الإجمالي، ويشير ارتفاعه إلى تقليل الاعتماد على النفط.

يوضح الجدول (5) في الملحق تطور مؤشر التنوع في دول عينة الدراسة خلال المدة (2004–2024)

تُظهر بيانات الجدول تبايناً واضحاً بين دول العينة في مستوى التنوع المالي. فقد سجل العراق أدنى مستوى، إذ بلغ متوسط الإيرادات غير النفطية نحو (8.3%) مقابل (91.7%)

للإيرادات النفطية، وهو ما يعكس ضعفاً شديداً في تنوع مصادر الإيرادات واستمرار الهيمنة شبه الكاملة للمورد النفطي.

أما المملكة العربية السعودية فقد بلغ متوسط الإيرادات غير النفطية نحو (22.4%) مقابل (77.6%) للإيرادات النفطية، بما يشير إلى مستوى متوسط من التنوع المالي، مدفوعاً بتوسع نسبي في الإيرادات غير النفطية خلال السنوات الأخيرة.

في المقابل، سجلت الجزائر أعلى مستوى نسبي من التنوع المالي، إذ بلغت نسبة الإيرادات غير النفطية نحو (42.3%) مقابل (57.7%) للإيرادات النفطية، وهو ما يعكس درجة متوسطة من تنوع مصادر الإيرادات مقارنة ببقية الدول.

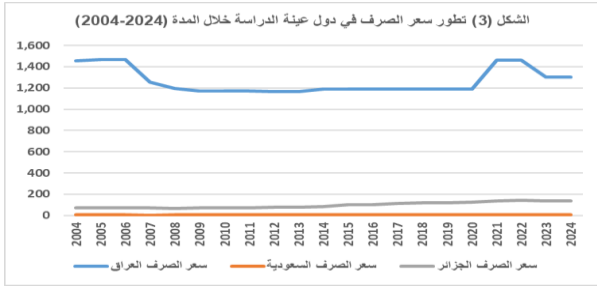
وعليه، يتضح أن العراق يمثل الحالة الأضعف من حيث التنوع المالي، تليه المملكة العربية السعودية بمستوى متوسط، في حين تُظهر الجزائر مستوى أعلى نسبياً من التنوع، مما يعكس اختلافاً في هيكل الإيرادات وقدرة الدول على تقليل الاعتماد على المورد النفطي.

ومع ذلك، ينبغي التأكيد أن هذا المؤشر يعكس التنوع المالي للإيرادات ولا يدل بالضرورة على تحقق تنوع اقتصادي هيكلي شامل.

ثالثاً: المقارنة وفق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي (رصيد الموازنة، التضخم، سعر الصرف)

تعكس مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، ولاسيما رصيد الموازنة والتضخم وسعر الصرف، مدى قدرة الاقتصاد على تحقيق التوازن بين السياسات المالية والنقدية والحفاظ على استقرار المتغيرات الرئيسية، ولاسيما في الاقتصادات الربعية.

وفيما يتعلق برصيد الموازنة، تُظهر المقارنة تبايناً واضحاً بين دول العينة؛ إذ شهد الاقتصاد العراقي تقلبات ملحوظة وتحولاً متكرراً إلى العجز خلال فترات انخفاض أسعار النفط، خاصة بعد عامي 2014 و2020، مما يعكس حساسية المالية العامة للصدمات. في المقابل، أظهرت المملكة العربية السعودية قدرة أفضل على إدارة الفوائض والعجز بدعم من احتياطاتها، في حين سجلت الجزائر تقلبات مشابهة نتيجة اعتمادها على النفط، ولاسيما بعد عام 2014، كما هو مبين في الشكل رقم 1 التالي.



شكل (3): تطور سعر الصرف في دول عينة الدراسة خلال المدة (2004-2024).

يوضح الشكل تباين استقرار سعر الصرف بين دول العينة، حيث سجلت المملكة العربية السعودية أعلى درجات الاستقرار بفضل ربط العملة بالدولار، في حين حافظ العراق على استقرار نسبي مدعوم بتدخلات البنك المركزي رغم بعض الضغوط، بينما شهدت الجزائر تراجعاً تدريجياً في قيمة عملتها نتيجة الضغوط المالية وتقلب الإيرادات النفطية.

وعليه، تعكس المقارنة اختلاف مستويات الاستقرار الاقتصادي الكلي تبعاً لكفاءة إدارة السياسات ودرجة الاعتماد على النفط، إذ تُظهر الدول الأكثر تنوعاً وانضباطاً مالياً قدرة أعلى على تحقيق الاستقرار، مقابل تقلبات أكبر في الاقتصادات الأكثر ريعية.

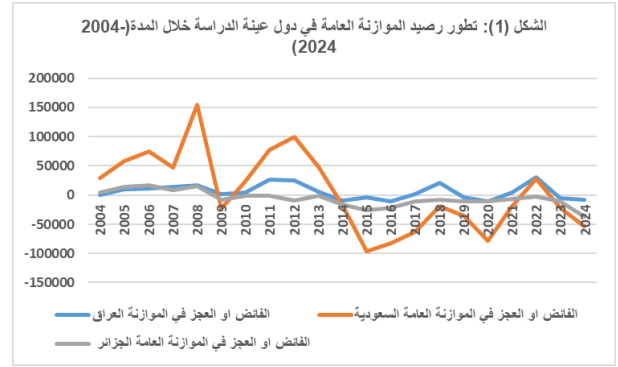
رابعاً: ملخص المقارنة بين دول عينة الدراسة واختبار فرضيات الدراسة

تُظهر نتائج المقارنة التحليلية تبايناً جوهرياً بين دول العينة في الهيكل الاقتصادي ومستوى الاستقرار الكلي، يرتبط بدرجة الاعتماد على الإيرادات النفطية وكفاءة إدارة السياسات المالية والنقدية.

فقد سجل العراق أعلى مستوى من الريعية بمتوسط (91.7%)، يليه السعودية (77.6%) ثم الجزائر (57.7%)، في مقابل ضعف واضح في التنوع المالي في العراق مقارنة بالدولتين، مما يحد من قدرته على امتصاص الصدمات.

أما على صعيد الاستقرار الكلي، فقد أظهرت النتائج اختلافاً في درجة انتقال الصدمات النفطية إلى المتغيرات النقدية؛ إذ شهد العراق انتقالاً مباشراً للصدمات إلى رصيد الموازنة والتضخم وسعر الصرف، بما يعكس هيمنة مالية وضعف استقلال السياسة النقدية. في المقابل، أظهرت السعودية قدرة أعلى على الاحتواء بفضل تنسيق فعال بين السياستين، في حين تمثلت الجزائر حالة وسطية من حيث تأثرها بالصدمات وحدة انتقالها.

تُظهر النتائج وجود علاقة واضحة بين ارتفاع درجة الريعية وزيادة تقلب مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما في العراق، مقابل استقرار نسبي في الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

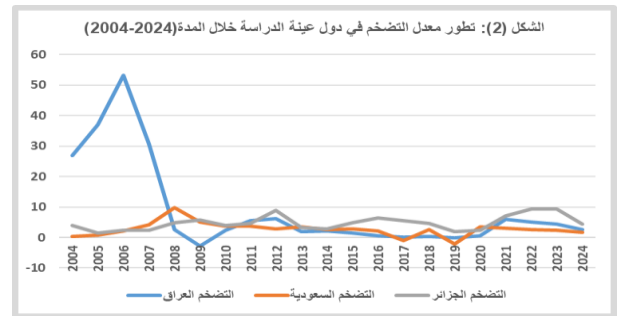


شكل (1): تطور رصيد الموازنة العامة في دول عينة الدراسة خلال المدة (2004-2024).

يوضح الشكل تباين رصيد الموازنة بين دول العينة، حيث تتمتع المملكة العربية السعودية بقدرة أعلى على تحقيق الفائض أو العجز بفضل حيز مالي أوسع، مقابل حساسية أكبر في العراق والجزائر لتقلبات الإيرادات النفطية.

أما التضخم، فيتسم في العراق بتقلبات ملحوظة نتيجة التوسع المالي وتقلب الإيرادات، مقابل استقرار نسبي في السعودية بدعم من السياسة النقدية وربط العملة بالدولار، في حين تسجل الجزائر مستويات متوسطة مع بعض الارتفاعات.

وعليه، تُظهر المقارنة تفوقاً نسبياً للسعودية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، تليها الجزائر، بينما يظهر العراق تقلباً أعلى، وكما يظهر في الشكل رقم (2) التالي.



شكل (2): تطور معدل التضخم في دول عينة الدراسة خلال المدة (2004-2024).

يوضح الشكل تباين تطور التضخم بين دول العينة، حيث سجل العراق تقلبات أكثر حدة، مقابل استقرار نسبي في المملكة العربية السعودية، بينما جاءت الجزائر في مستوى متوسط، بما يعكس اختلاف إدارة السياسات ودرجة التعرض للصدمات النفطية.

أما سعر الصرف، فتُظهر المقارنة تفاوتاً في الاستقرار النقدي؛ إذ حافظ العراق على استقرار نسبي مع بعض الضغوط، في حين سجلت السعودية أعلى درجات الاستقرار نتيجة ربط العملة بالدولار، بينما شهدت الجزائر تراجعاً تدريجياً بفعل الضغوط المالية وتقلب الإيرادات النفطية، وكما يبين في الشكل (3) التالي:

اختبار فرضيات الدراسة

استناداً إلى نتائج التحليل المقارن لمؤشرات المالية العامة والاستقرار الاقتصادي الكلي في دول عينة الدراسة (العراق، المملكة العربية السعودية، الجزائر) للفترة (2004-2024)، يمكن اختبار فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

اختبار الفرضية الرئيسية

تنص الفرضية الرئيسية على أن السياسة المالية الرشيقة تعزز قدرة الاقتصادات الريعية على مواجهة الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

وتُظهر النتائج تبايناً واضحاً بين دول العينة وفق درجة رشاقة السياسة المالية؛ إذ سجلت المملكة العربية السعودية قدرة أعلى على احتواء الصدمات والحفاظ على استقرار المؤشرات الكلية، مقابل ضعف واضح في العراق حيث انعكست الصدمات مباشرة على الموازنة والتضخم وسعر الصرف، في حين جاءت الجزائر بمستوى متوسط من حيث القدرة على التكيف.

وعليه، تدعم النتائج الفرضية الرئيسية، حيث يرتبط ارتفاع رشاقة السياسة المالية بتحسين القدرة على امتصاص الصدمات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي.

ثانياً: اختبار الفرضيات الفرعية

1. الفرضية الفرعية الأولى: تُظهر النتائج أن ارتفاع درجة رشاقة السياسة المالية يعزز قدرة الاقتصادات الريعية على الاستجابة للصدمات، حيث برزت المملكة العربية السعودية بقدرة أعلى من خلال تنوع أدواتها المالية، مقابل محدودية الاستجابة في العراق، في حين جاءت الجزائر بمستوى متوسط، وبذلك تُقبل الفرضية.

2. الفرضية الفرعية الثانية: تشير النتائج إلى أن السياسة المالية الرشيقة تسهم في الحد من انتقال الصدمات إلى المتغيرات النقدية، إذ كان هذا الانتقال واضحاً في العراق، ومحدوداً في السعودية، ومتوسطاً في الجزائر، وبذلك تُقبل الفرضية.

3. الفرضية الفرعية الثالثة: تبين أن درجة تأثير الاقتصادات بالأزمات ترتبط بهيكل الإيرادات ومستوى التنوع والتنسيق بين السياسات، حيث كان العراق الأكثر تأثراً، مقابل انخفاض نسبي في السعودية والجزائر، مع تفوق واضح للسعودية، وبذلك تُقبل الفرضية.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. تؤكد نتائج الدراسة وجود علاقة واضحة بين درجة رشاقة السياسة المالية وقدرة الاقتصادات الريعية على مواجهة الأزمات الاقتصادية، إذ تتراجع حدة انتقال الصدمات

النفطية إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية كلما اتسمت السياسة المالية بقدر أكبر من المرونة والانضباط.

2. أظهرت النتائج أن درجة الريعية تمثل عاملاً حاسماً في تفسير هشاشة الاقتصاد، حيث سجل العراق أعلى مستوى من الريعية (91.7%)، ما جعله الأكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية مقارنة بدول العينة الأخرى.

3. تبين أن محدودية التنوع الاقتصادي في العراق (8.3%) أسهمت في زيادة حساسية المالية العامة للصدمات النفطية، في حين أسهمت الإيرادات غير النفطية في السعودية والجزائر في تعزيز القدرة على امتصاص هذه الصدمات بدرجات متفاوتة.

4. كشفت النتائج أن رصيد الموازنة العامة في الاقتصادات الريعية يرتبط بشكل وثيق بتقلبات أسعار النفط، إلا أن القدرة على إدارة العجز تختلف تبعاً لمستوى الانضباط المالي وتوافر أدوات تمويل بديلة.

5. أظهرت الدراسة أن الاقتصاد السعودي يتمتع بدرجة أعلى من الاستقرار الاقتصادي الكلي، مدعوماً بوجود حيز مالي واحتياطي كبير، فضلاً عن التنسيق الفعال بين السياسة المالية والسياسة النقدية.

6. بينت النتائج أن التضخم في الاقتصادات الريعية يتأثر بشكل مباشر بالسياسة المالية، ولا سيما عبر التوسع في الإنفاق العام، ويكون هذا التأثير أكثر حدة في الاقتصادات ذات الريعية المرتفعة.

7. كشفت الدراسة أن استقرار سعر الصرف يرتبط بدرجة كبيرة بطبيعة العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية؛ إذ يظهر في العراق تأثير واضح للسياسة المالية على سعر الصرف، في حين تتمتع السعودية بدرجة أعلى من الاستقرار النقدي في ظل نظام الربط الثابت.

8. تبين أن الجزائر تمثل حالة وسطية بين العراق والسعودية، إذ تتسم بدرجة متوسطة من الريعية والتنوع، مع قدرة محدودة نسبياً على احتواء الصدمات مقارنة بالسعودية، لكنها أقل هشاشة من العراق.

9. تؤكد النتائج أن ضعف التنوع الاقتصادي يُعد من أبرز التحديات الهيكلية في الاقتصادات الريعية، لما يسببه من زيادة في تقلبات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي.

10. خلصت الدراسة إلى أن تعزيز رشاقة السياسة المالية، عبر تحسين إدارة الإيرادات والنفقات العامة، يمثل عاملاً أساسياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من آثار الأزمات.

التوصيات

1. ضرورة تبني إطار مؤسسي واضح لتطبيق السياسة المالية الرشيقة في الاقتصادات الريعية، بما يعزز سرعة

- **الشكر والتقدير:** غير منطبق.
- **مصدر البحث:** هذا البحث مستل من رسالة ماجستير ولم تتم مناقشتها بعد.

Open Access

This article is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License, which permits use, sharing, adaptation, distribution and reproduction in any medium or format, as long as you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons licence, and indicate if changes were made. The images or other third party material in this article are included in the article's Creative Commons licence, unless indicated otherwise in a credit line to the material. If material is not included in the article's Creative Commons licence and your intended use is not permitted by statutory regulation or exceeds the permitted use, you will need to obtain permission directly from the copyright holder. To view a copy of this license, visit <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

المراجع

- أحمد، إبراهيم محمد. (2019). *مبادئ الاقتصاد الكلي من منظور السياسات النقدية*. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
- الحسيني، علي كاظم. (2019). *الاقتصاد الريعي وإشكالية التنمية الاقتصادية في الدول النامية*. بغداد: دار الذاكرة للنشر.
- الخطيب، محمود عبد الله. (2018). *الاقتصاد الريعي وإدارة الموارد الطبيعية*. القاهرة: دار الفكر الجامعي.
- الدمي، عباس كاظم، والسعدي، زهراء يوسف. (2019). *مسارات السياسة المالية والنقدية*. القاهرة: دار الفكر الجامعي.
- جبار، أحمد يونس، الدباس، هديل معتز، وجاسم، مصطفى إسماعيل. (2025). *الاقتصاد العراقي بين أحادية المورد وتحديات الصدمات الخارجية: دراسة تحليلية للمدة (1990-2022)*. *مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية*، 4 (4)

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/12/01/103f9a38da50e4f96647e366130ab>

[838.pdf](#)

- الاستجابة للصدمات الاقتصادية ويحقق التوازن بين المرونة والانضباط المالي.
- 2. تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، ولاسيما في العراق، من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتعزيز الإيرادات غير النفطية.
- 3. تعزيز سياسات التنويع الاقتصادي عبر دعم القطاعات الإنتاجية، بما يسهم في تقليل حساسية الاقتصاد لتقلبات أسعار النفط.
- 4. اعتماد قواعد مالية واضحة (Fiscal Rules) تهدف إلى ضبط الإنفاق العام خلال دورات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط.
- 5. الاستفادة من التجربة السعودية في إدارة الفوائض المالية وبناء الاحتياطات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.
- 6. تعزيز التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية للحد من انتقال آثار الصدمات إلى التضخم وسعر الصرف.
- 7. دعم استقرار سعر الصرف من خلال تعزيز الاحتياطات الأجنبية وتحسين إدارة سوق الصرف.
- 8. تطوير النظام الضريبي لزيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية في تمويل الموازنة العامة.
- 9. إنشاء أو تفعيل الصناديق السيادية وصناديق الاستقرار المالي لامتناع الصدمات النفطية.
- 10. تحسين كفاءة الإنفاق العام وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

بيان الإفصاح

- **الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة:** لا ينطبق. لم تُجر في هذه الدراسة أي تجارب على البشر أو جمع لبيانات شخصية تتطلب موافقة أخلاقية أو موافقة المشاركين.
- **توافر البيانات والمواد:** لا تتضمن هذه الدراسة بيانات أولية أو مواد قابلة للمشاركة، إذ تعتمد على تحليل بيانات ثانوية ومصادر علمية منشورة ومتاحة للجمهور.
- **مساهمة المؤلفين:** أسهم المؤلفان في إعداد هذه الدراسة؛ حيث تولّى المؤلف الأول صياغة فكرة البحث، وجمع البيانات وتحليلها، وكتابة المسودة الأولى، فيما أسهم المؤلف الثاني في الإشراف العلمي، والمراجعة الأكاديمية، وإجراء التعديلات النهائية.
- **تضارب المصالح:** يصرّح المؤلفان بعدم وجود أي تضارب في المصالح قد يؤثر في موضوع هذه الدراسة أو نتائجها.
- **التمويل:** لم يتلق المؤلفان أي تمويل مالي أو دعم مادي لإعداد هذا البحث.

<https://www.researchgate.net/profile/Ahmad-Oran-3/publication/295801069>

عثمان، أحمد عثمان. (2021). الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة. مجلة روح القوانين، 73

<https://doi.org/10.21608/las.2021.93184.1017>

فارس، ناجي ساري. (2017). آثار الأزمات الاقتصادية والمالية في الاقتصاد العراقي. مجلة الاقتصادي الخليجي، 33

<https://www.faculty.uobasrah.edu.iq/uploads/publications/1730122519.pdf>

قناوي، عزت، وسليمان، نيرة. (2002). أساسيات الاقتصاد الكلي. عمان: دار العلم للنشر.

المحمود، أرشد محمد، ومنتظر، فاضل سعد. (2024). الرشاقة المالية وانعكاسها في الاستدامة المالية لعينة من الشركات الصناعية (العراقية والكويتية) للمدة 2017-2021. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 22 (80)

<https://ecournal.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/ecournal/article/view/1002>

محمد، حازم عباس، وآخرون. (2024). قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على التجارة الخارجية في العراق. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 23 (87)

<https://doi.org/10.31272/ijes.v23i87.1408>

الشمري، وآخرون. (2020). الدولة الريعية وسياسات التنويع الاقتصادي. مؤسسة دار الصادق الثقافية للنشر

<https://www.researchgate.net/publication/3239947>

References

- Arezki, R., & Gylfason, T. (2013). Resource rents, democracy and corruption: Evidence from Sub-Saharan Africa. *Journal of African Economies*, 22(4), 552–569. <https://doi.org/10.1093/jae/ejs027>
- Auerbach, A., & Gorodnichenko, Y. (2017). Fiscal stimulus and fiscal sustainability. *American Economic Review*, 107(5), 213–217. <https://doi.org/10.1257/aer.p20171038>
- Auty, R. (2001). *Resource abundance and economic development*. Oxford University Press.

– حسين، ابتسام علي، وعبد الزهرة، سهيلة. (2024). مستقبل السياسة المالية في ظل التنويع الاقتصادي:

دراسة تحليلية للاقتصاد العراقي للمدة (2020–2010) مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، 3 (1)

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2024/12/02/fd5fc94f959dd29ce7a95f79dffdbac0.pdf>

– حسين، علي جاسم. (2018). الأزمات المصرفية وأثرها في الاقتصاد الكلي. بغداد: دار الذكرة للنشر.

– عبد الجبار، محمد حسن. (2019). الاقتصاد الريعي وإدارة الموارد الطبيعية. بغداد: دار الحكمة.

– عبد الحر، حسين علي، الأسدي، عبد الحسين جاسم، وحسين، سحر عباس. (2024). المرونة المالية وتأثيرها في الاستقرار المصرفي. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 20 (3)

<https://business.uokerbala.edu.iq/wp/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%A3%D8%AB-%D9%8A%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7>

– عبد الكريم، حسن علي. (2017). إدارة المالية العامة في الدول الريعية. بغداد: دار دجلة للنشر.

– عبد القادر، محمود عبد الله. (2017). البطالة وأثر الأزمات الاقتصادية في سوق العمل. القاهرة: دار الفكر العربي.

– عبد الله، محمد حسن. (2018). الاستثمار والتنمية الاقتصادية. عمان: دار المسيرة للنشر.

– عبد اللطيف، همسة قصي، وخماس، عمر عدنان. (2023). تقلبات أسعار النفط العالمية وأثرها على واقع الاقتصاد العراقي. مجلة الريادة للمال والأعمال،

<https://doi.org/10.56967/ejfb20232454> (2)

– العزاوي، عبد الكريم محمد. (2016). الاقتصاد النفطي وأثره في التنمية الاقتصادية. بغداد: دار دجلة للنشر.

– العوران، أحمد فراس. (2007). الأزمات الاقتصادية العالمية من منظور إسلامي. المعهد العالمي للفكر الإسلامي

- Reinhart, C., & Rogoff, K. (2009). *This time is different: Eight centuries of financial folly*. Princeton University Press. <https://doi.org/10.2307/j.ctvc4m4gqx>
- Ross, M. (2012). *The oil curse: How petroleum wealth shapes the development of nations*. Princeton University Press.
- Sachs, J., & Warner, A. (2001). The curse of natural resources. *European Economic Review*, 45(4–6), 827–838. [https://doi.org/10.1016/S0014-2921\(01\)00125-8](https://doi.org/10.1016/S0014-2921(01)00125-8)
- Stiglitz, J. (2012). *The price of inequality*. W.W. Norton & Company.
- World Bank. (2021). *Global economic prospects*. World Bank. <https://doi.org/10.1596/9781464816123>
- Blanchard, O. (2017). *Macroeconomics* (7th ed.). Pearson Education. https://library.bsma.edu.ge/BOOKS/Macroeconomics_7th,-blanchardpdf,%202017.pdf
- Corden, W., & Neary, J. (1982). Booming sector and de-industrialisation in a small open economy. *The Economic Journal*, 92(368), 825–848. <https://doi.org/10.2307/2232670>
- Frankel, J. (2010). *The natural resource curse: A survey* (NBER Working Paper No. 15836). National Bureau of Economic Research. <https://doi.org/10.3386/w15836>
- Heller, P. (2005). *Understanding fiscal space*. International Monetary Fund. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/pdp/2005/pdp04.pdf>
- International Monetary Fund (IMF). (2017). *Fiscal monitor: Achieving more with less*. IMF. <https://www.imf.org/en/publications/fm/issues/2017/04/06/fiscal-monitor-april-2017>
- International Monetary Fund (IMF). (2020). *Fiscal monitor: Policies for the recovery*. IMF. <https://doi.org/10.5089/9781513552705.089>
- Khalilzadeh, R., Saeidi, P., Naderian, A., & Abbasie, I. (2021). Designing a model for financial agility of supply chain process. *Journal of Decisions and Operations Research*, 6(3). <https://doi.org/10.22105/dmor.2021.240415.1189>
- Kopits, G., & Symansky, S. (1998). *Fiscal policy rules*. International Monetary Fund. <https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/display/book/9781557757043/9781557757043.pdf>
- Ostry, J., Ghosh, A., & Espinoza, R. (2015). *When should public debt be reduced?* International Monetary Fund. <https://doi.org/10.5089/9781513526474.001>